

المحنة العربية: الدولة ضد التغيير

بون ولد باهي *

جامعة نواكشوط- موريتانيا

تاريخ النشر 2026-03-01

تاريخ القبول 2026-01-22

تاريخ الاستلام 2025-10-29

الملخص:

في ظل التطورات المتسارعة في العالم العربي وتراجع موجات الربيع العربي وتحول في بعض الدول إلى ردات معاكسة، لم تكن متوقعة لدى الكثير من الباحثين والدارسين، وحتى لدى الشعوب العربية نفسها، تأتي هذه الدراسة لتساءل الدولة العربية عما حصل. هل تعود أسباب ذلك إلى الدولة وأجهزتها العسكرية والبيروقراطية وفلول الثورة التي تدعمها وتشجعها، أم إلى فراغ في قوة التغيير، هذه القوة التي أدت إلى إسقاط بعض الأنظمة؟ ومن هنا، يمكن القول بأن الربيع العربي وُلد ميتاً أو يحمل في داخله أسباب موته. وتذهب الدراسة في اتجاه تبني مقولة الدولة ضد التغيير، التي ترى بمسؤولية الدولة وأجهزتها العميقة عن جميع محن الشعوب العربية، ابتداء بالدولة ضد الأمة والدولة ضد الشعب، وانتهاء بمحنة الربيع العربي. بما يجعل من الأهمية بمكان إعادة الاعتبار للدور الذي تقوم به الدولة في مقاومة التغيير، وبالأساس أثناء الربيع العربي، وبعده. وهذا ما تسعى هذه الدراسة للبحث فيه، في ظل التطورات المذهلة والمدهشة لتراجع جاذبية "ربيع العرب"، وتحوله في معظم البلدان العربية إلى عكسه.

الكلمات المفتاحية: دولة ضد التغيير؛ محنة؛ الربيع العربي؛ الدولة؛ التغيير.

The Dilemma of the Arab: The State in Opposition to Change

Abstract:

In the context of accelerating change across the Arab world and the unexpected retreat of the Arab Spring into a series of setbacks and reactionary movement, this paper seeks to determine which political and societal factors have made this situation possible. Is the state military and bureaucratic apparatus responsible for the recent turn of events? Or is it the lack of an agent of change? This paper concludes that the reason for the stalling of the Arab Spring has to do with the deep state

* المؤلف المراسل.

apparatus and the state's antagonism towards its own people. It argues that the Arab state and its apparatus are primarily responsible for all of the deep crises faced by the Arab people. This requires a re-evaluation of the strength of the role which the Arab nation-state plays in combating and resisting change, particularly during and after the Arab spring.

Keywords: *the state in opposition to change; Dilemma; Arab spring; state; change.*

مقدمة:

على امتداد التاريخ ارتبط مفهوم المحنة، بمحنة فقهاء وكتاب وفلاسفة في العالم العربي والإسلامي¹، ثم أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في أدبيات الحركات الإسلامية، وذلك قبل استخدامه من طرف الدكتور برهان غليون في تسعينيات القرن الماضي، في كتابه: "المحنة العربية: الدولة ضد الأمة"، ونستخدمه في هذه الدراسة، لتفسير واقع التغيير في العالم العربي. إذ من الملاحظ أن موجات التغيير التي حصلت، رغم نجاح بعضها في إسقاط بعض الديكتاتوريات، إلا أنها تحولت إلى محنة في بعض المناطق، بحيث انحرفت إلى أتون الحرب الأهلية عام 2011 في ليبيا واليمن وسوريا قبل سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، وإلى حرب دامية بين الجيش ومليشيا الدعم السريع في السودان، إذ لا شك أن موجة التغيير هذه لم تكن شاملة بسب مقاومة الدولة للتغيير. فهي في بعض البلدان اقتصر على ما يمكن أن يطلق عليه التغيير الاصلاحي، الذي هو في الواقع نوع من الترميم والاحتواء للأزمة قبل تفاقمها. أما في البعض الآخر كان هناك تغيير جذري أدى إلى انهيار النظم السياسي وتفككه، ولم يصل إلى إصلاح جهاز الدولة، وفي مستوى ثالث لوحظ نوع من التمرد والعصيان لم يرق إلى مستوى التغيير، كما في موريتانيا.

رغم ذلك فالمجمع عليه هو أن رياح التغيير وصلت إلى جميع البلدان، بحيث ملأت أصوات الناسا لشوارع والساحات العمومية في إصرارها على إحداث التغيير. بيد أن دور الدولة بدا جلياً وبشكل كبير في إخفاق موجات التغيير في أغلب بلدان المنطقة، بحيث يمكن القول بأن السبب في تفاوت حجم التغيير، كان هو مستوى قوة الدولة وقدرتها على المقاومة من عدمها، لتبدو المحنة العربية، في شكل دولة ضد التغيير. انسجاماً مع ذلك تستند

¹- وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 390، أغسطس، 2011، ص 109.

الدراسة، إلى مقارنة سياسية تحليلية، وذلك للإجابة عن سؤالين رئيسيين: يتعلق السؤال الأول بممكن العطل في تجربة التغيير في العالم العربي؟، والسؤال الثاني ينصب على اعتبار الدولة العربية دولة ضد التغيير؟ وتفترض الدراسة أن موضوع دولة ما بعد الاستعمار وعلاقتها بالتغيير، ظل من بين المواضيع التي لم تحظ بالاهتمام الكافي، بما يجعله في الكثير من الأدبيات المنجزة موضوعاً ثانوياً، حيث كان لموضوع السلطة والحكم والحركات الاجتماعية، الحظ الأوفر من الأبحاث، وهو تقليد تاريخي في الفكر السياسي العربي. مع ذلك وجدت محاولات منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، طرقت موضوع الدولة، وسعت لتفسير طبيعة هذه الدولة، على مستوى المفهوم مثل عبد الله العروي، أو على مستوى "الدين وتطبيق الشريعة والعلمانية والديمقراطية"، مثل محمد عابد الجابري ومحمد أركون ومحمد جابر الانصاري وبرهان غليون .. إلخ، وأدبيات أخرى عנית بطبيعة السلطة السياسية، مثل الاستبداد السياسي للكواكي، والنظام الأبوي لهشام شرابي، والدولة التسلطية لخلدون النقيب، والشيخ والمريد لعبد الله الحمودي، وتضخيم أجهزة الدولة العربية لئزبه الأيوبي، فضلاً عن المجلدات الخمس التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع "استشراف مستقبل الوطن العربي" في المجتمع والدولة. في ضوء ذلك سيتم تقسيم موضوع الدراسة إلى أربعة محاور: محور أول، يناقش أزمة مفهوم الدولة العربية وأزمة نموذجها، وثان، حول فراغ القوة في حالة الثورات العربية لعام 2011 وما بعده، وثالث، للدولة العربية بوصفها دولة ضد التغيير، ورابع ينصب على استشراف آفاق التغيير في العالم العربي.

أولاً: أزمة مفهوم الدولة العربية وأزمة نموذجها

لا شك أن أزمة مفهوم الدولة العربية وأزمة نموذجها، يرجعان أساساً إلى السياق العام لنشأة هذه الدولة وتناقضاتها، سواء على المستوى النظري أم على المستوى العملي. إذ يبدو من الوهلة الأولى أن التحدي الذي يواجه الباحث، هو إيجاد معيار للتمييز بين مفهوم الدولة ومفهوم النظام، وبين الدين والسياسة والعام والخاص، بل بين الدولة والأمة والقبيلة والجهة والطائفة. ولا يخلو ذلك من تأكيد على أنّ مسألة تعريف المفاهيم، ومن ضمن ذلك مفهوم الدولة، تعدّ في حد ذاتها من المشكلات الجوهرية في العلوم الاجتماعية في التراث العربي . الإسلامي، إذ يتقاطع فيها المعنى النظري مع التداول اليومي للناس، مما يضيف عليها قدراً غير

قليل من الالتباس والغموض¹. ونحن نرى أن الفكر العربي رغم انشغاله في القرنين التاسع عشر والعشرين بشتى مفاهيم الوحدة والتكامل، فإن مفهوم الدولة ظل في الهامش²، رغم اهتمام هذا الفكر بإعادة تكييف العديد من المفاهيم الأوروبية الأخرى، كما بين ذلك الجابري بمفهومي "التوطين" و"التبئية"، أو كما دعا العروبي وغيره من المفكرين الحداثيين إلى ضرورة استيعاب هذه المفاهيم ضمن أفق نقدي تاريخي أرحب.

وما يعزز ذلك هو أن الدولة العربية منذ موجة الاستقلالات باتت حقيقة وواقع في آن، لكنها في كتابات المفكرين العرب السلفيين والقوميين والاسلاميين ابتداء من (الافغاني، ومحمد عبده.. إلخ، إلى زكي الأرسوزي، ميشال عفلق، وساطع الحصري.. إلخ؛ وانتهاء بمنظري الدولة الاسلامية على خلافاتهم، مثل علي عبد الرازق، خالد محمد خالد، بن باديس، محمد بغيت المطيعي، رشيد رضا، حسن البنا، عبد القادر عودة، سيد قطب، والقرضاوي)، ظلت هذه الدولة مستهجنة ومرفوضة، فعلى حد تعبير نزيه الأيوبي: (لقد استهانت الحركة العربية والاسلامية معا بقيمة مسألة الدولة، ومالت إلى النظر إلى أمور الحدود والسكان والحقوق والأسواق وما إلى ذلك بصفته تفاصيل مصطنعة أو سطحية نوعا ما)³.

ولعل مرد ذلك الرفض بالنسبة للحركة القومية العربية، يعود إلى أن تلك الدولة كانت "بضاعة مستوردة"⁴، ومورثة عن تداعيات معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أنهت حرب الثلاثين سنة في أوروبا الاقطاعية وأقرت نظام الدولة القومية في أوروبا. وما تلاها من أحداث

¹ - خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 17.

² - نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، مراجعة: فالح عبد الجبار، الطبعة 1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 72.

³ - الأيوبي، ص 72.

⁴ - يذهب الدكتور إيليا حريق في اتجاه تفنيد الأطروحة الاستعمارية التي تقول بأن الدولة العربية الحديثة من صنع الاستعمار الأوروبي، فهو يقول بأن ((نظرة سريعة إلى تاريخ الدول العربية القائمة تدل بوضوح على أنها دول قديمة، إضافة إلى كونها مجتمعات قديمة. ويخلص إلى أن ((خمس عشرة دولة من الدول العربية حاليا قد ظهرت تاريخيا كحصيله لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار الأوروبي في منطقتنا. ينظر: إيليا حريق: نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، في: غسان سلامة {وآخرون}: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الطبعة 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 28، 29.

في العالم العربي، كاتفاقية سايكس . بيكو في 1916، ووعد بلفور، 1917 ونظام الانتداب 1920، التي غرست بذور التجزئة وألغت حلم دولة الوحدة، كما عجلت بتفكك الامبراطورية العثمانية¹.

أما الحركة الاسلامية فقد استقبلت القرار الراديكالي الكمالي الذي صدر في آذار/ مارس عام 1924، والذي بدوره ألغى الخلافة الإسلامية رسمياً، ليقم محلها دولة علمانية. هكذا يبرر بشكل أو بآخر هذا الاجماع حول استهجان الدولة العربية المعاصرة، لتصبح دولة مصطنعة، غير قابلة للاستمرارية، فهي في المنظور القومي ضد مشروع دولة الوحدة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، باعتبار أن وظيفتها وهدفها بالأساس زرع التجزئة التي تساوي الفشل، وهي في المنظور الإسلامي خروج على الجماعة ووحدتها، لأنها ببساطة ضد مشروع الدولة الاسلامية المحددة سلفاً من المملكة المغربية إلى اندونيسيا²، ومن الطبيعي أنها ما دامت ضد التوجه الوحدوي والشمولي، أي العربي والاسلامي، أن تكون دولة ضد الأمة³ ولا تعترف بأنها هي الأصل⁴، هي دولة التجزئة التي تستمد شرعيتها من معاهدة وستفاليا وما بعدها، وهي بذلك تخلق بتعبير أحد الدارسين نوعاً من العداء للأمة العربية والاسلامية يتمثل في: (الانتماء والولاء لدولة القطر والانحياز الإيديولوجي والسياسي والثقافي لها)⁵.

يفسر ذلك بجلء الموقف القومي والاسلامي من الدولة الوطنية، والذي لا يعدو في نظر البعض أن يكون سوى نوعاً من انفصام الشخصية بين الانتماء "للدولة الوطن" كحقيقة وواقع، وبين الولاء لافتراضات شمولية ماضوية لم يعد لها وجود، وكان الأسلم الانشغال بتحقيق أي شكل من أشكال الوحدة، كما حصل في المجتمعات الأوروبية في ظل هذه الدولة.

¹- بهجت قرني، و افدة، مغتربة، ولكنها باقية تناقضات الدولة العربية القطرية، في: غسان سلامة (وآخرون)، مرجع سابق، ص60.

²- حريق، ص28-29.

³- كما يذهب إلى ذلك الدكتور برهان غليون في كتابه: المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة 3 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

⁴- كما يذهب الدكتور أحمد الريسوني في كتابه: الأمة هي الأصل مقارنة تأصيلية لقضايا الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، الطبعة 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).

⁵- منير شفيق، التجزئة .. والدولة القطرية قراءة استطلاعية، الطبعة 1 (القاهرة، دار الشروق، 2001)، ص32.

يؤكد ذلك ما ذهب إليه الدكتور بهجت قرني من: (أن العلاقات العربية المعاصرة لا يسودها تحقيق وجود الأمة الاسلامية أو الدولة العربية الواحدة، بل تسودها المناظرات الجدلية حول هاتين القضيتين. في هذه الأثناء اكتسبت الدولة العربية القطرية "دون القومية" sub-national "شخصيات قانونية دولية آخذة بالرسوخ وهذا جانب من أكثر الجوانب تجاهلا وإهمالا [...] في منظومة القيم العربية [...] بين "القول" و"العمل")¹.

أما الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي، يرى بأن الدولة العربية حتى قبل أن تُحرَّز من الاستعمار، لم تكن المجابهة على "دولة قومية" أو على "دولة الخلافة"، وإنما كان الهدف المباشر لحلم الاستقلال، هو استرجاعها وإعادة بنائها على قاعدة قطرية. ويقدم مثالين على ذلك: المثال الأول، أنَّ النخب الوطنية التي حملت على كاهلها همَّ الكفاح ضد الاستعمار، واستغلت الشعور الديني والعروبي وبعثته وتأجيجه، من أجل تعبئة الطاقات، كان ذلك من أجل مواجهة "الآخر الاستعماري"، وليس استعادة الدولة الواحدة. أما المثال الثاني، هو أنَّ الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية، ظلت تؤطر الزخم الشعبي في المغرب العربي وحتى في المشرق، باسم "الوطن" لا باسم "الوحدة"²، وفي بلاد المغرب يقول: (عندما أثّرت مسألة الوحدة. ولم يحدث ذلك إلا في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية. فإن التفكير حولها لم يتم إلا في إطار وحدة مغربية تجمع أقطار المغرب)³.

من جهته يذهب الدكتور محمد عابد الجابري، إلى أنَّ جلّ التضحيات والنضالات التي بذلت من أجل التحرر والاستقلال، ظلت تصب في صالح تحقيق "دول قطرية مستقلة على الأرض العربية"، فهو يرى عمليا أنَّ وجود الدولة، هو الذي يحقق الشرط الموضوعي لإمكان قيام أية وحدة عربية، وذلك لاستحالة قيام الوحدة، في ظل الحكم العثماني والمرحلة الاستعمارية، كما أنَّ الانتقال مباشرة من الاستعمار إلى الوحدة غير وارد، بحكم أنَّ الكيانات

¹ -قرني، ص 51.

² - وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فكرة الوحدة والقومية لم تكن بمستوى التأثير في "المغرب العربي"، فإذا كانت الدولة القطرية في "المشرق العربي"، "كيانا مصطنعا" يقف أمام الاهداف القومية، فإنها في "المغرب تعتبر مكسبا إيجابيا كافحت من أجله الأجيال وارتبطت به طموحات الناس "ينظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 38.

³ - نفس المصدر السابق: ص 38.

المستقلة حديثاً، ستنصرف إلى بناء ذاتيتها من الداخل¹. ويخلص إلى القول بأن الشق الأول من الشرط الموضوعي تحقق "قانونياً" في المغرب العربي، باستقلال الجزائر عام 1962، وتحقق "عكسياً" في المشرق العربي بفشل "القومية العربية" في تحرير فلسطين عام 1967، وبالتالي لتحقيق الشق الثاني من الشرط الموضوعي لقيام دولة الوحدة، لم يبق أمام هذه الدول، عدا "الحاجة إلى تأكيد الذات والدخول في التاريخ"، ويرى أن هذا ما تحقق بالفعل خلال العقود الأخيرة المنصرمة من عمر الدولة القطرية. يقول الجابري: (الدول العربية الآن كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، لم تعد تشعر بالحاجة إلى تأكيد الذات، فذلك ما حققته في العقود الأخيرة، بعد موجة الاستقلال العربي وتأكيد بناء الدولة الوطنية، وإنما هي تشعر شعوراً متزايداً بـ "القصور الذاتي" أعني قصور الدولة القطرية وعجزها عن مواصلة تحقيق وجودها والحفاظ على استقلالها منفردة)².

وإذا كان الجابري يحكم على الدولة القطرية بالعجز والقصور، فإن النتيجة التي توصل إليها الدكتور عبد الله العروبي: نزع الشرعية عن هذه الدولة، بسبب ما يطلق عليه الطوبويات: الإسلامية، العربية، الفارسية، فوجود هذه الطوبويات متنافسة ومتصارعة على الولاء داخل الدولة حرمها من أي شكل من أشكال الولاء. يقول العروبي: (بوجود الطوبى تنزع الشرعية عن الدولة الإقليمية، يوجد ولاء ولكن غير مرتبط بها، يوجد إجماع لكن ليس حولها، في هذه الحال تنفصل السلطة عن الشرع، القوة عن النفوذ، إن أوامر الدولة تنفذ، إن إنجازات تحقق، وتجهز الدولة الإقليمية البلاد، تعلم، تشغل، تنظم [...] إلا أن كل هذه الانجازات لا تكسبها ولاء ولا تنشئ إجماعاً حولها، خاصة إذا كانت دعايتها تعيد باستمرار إلى الذاكرة أنها مرحلة فقط على طريق تحقيق الدولة العربية الكبرى)³.

انطلاقاً من ذلك تبدو الدولة العربية المعاصرة، "دولة من دون نظرية"، بتعبير الدكتور نزيه الأيوبي، فهي تتماها مع النموذج الأوروبي الحديث، باقتباسها معظم مظاهره الهيكلية الخارجية، دون أن تستفيد من مظاهره الثقافية والسلوكية، وهذا يعززه ما ذهب إليه الدكتور

¹- محمد عابد الجابري، وجهة نظر... نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، الطبعة 1 (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 226.

²- نفس المصدر السابق، ص 227.

³- عبد الله العروبي، مفهوم الدولة، (المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1981)، ص 169.

عبد الله العروبي بقوله إنَّ: (الدولة العربية تتكون بمجملها من جسم وعضلات، ولكن ليس فيها سوى قدر ضئيل من الروح والعقل، ولا وجود لنظرية في الحرية لديها¹.

أما بالرجوع إلى الدولة كمفهوم، نجده لم يظهر في الفكر السياسي العربي الإسلامي إلا متأخراً. إذ أن مصطلح "دولة" كمفهوم سياسي لم يظهر (إلا مع انتصار الثورة العباسية حين جرى على لسان العباسيين وأنصارهم قولهم: "هذه دولتنا" أو ما يشبه ذلك، إشارة إلى انتقال "الأمر" إليهم من يد الأمويين، ومن هنا جاء على لسان المؤرخين عبارات: "الدولة الأموية"، "الدولة العباسية"، "دولة معاوية"، "دولة هارون الرشيد" .. إلخ. وهي عبارات تفيد الملك، أي انتقال "الأمر" من أسرة إلى أخرى، ومن ملك إلى آخر².

أما المعاجم العربية ورد لفظ "دولة" في لسان العرب بمعنى: (الدولة بالفتح والدولة بالضم: العقبة في المال والحرب)، أي انتقالها من حال إلى حال، ومنه تداول المال بين الأيدي (وأيضاً تداول الناس الخبر)، وكذلك (الأيام دول)³، وذلك بخلاف كلمة دولة في اللغة الانجليزية "STATE" التي تعني الحالة الثابتة كما هي، وبشتق منها حتى معنى السكون، بينما كلمة دولة في اللغة العربية "Dawla" تنطوي على تقلبات السلطة والحظوظ وفقدانها⁴. وإزاء هذا المعنى الدلالي للدولة يوضح الدكتور عزمي بشارة، بأن الانسان العربي، لا ينظر إلى كلمة دولة بمعناها المتقلب المتغير، كما في الأصل اللغوي، بل يتماهى مفهوم الدولة لديه، مع تمثيلها في مدركاته الجماعية، والذي يفيد في الغالب معنى السلطة والنظام⁵.

تؤكد الدكتورة هبة رءوف عزت، ما ذهب إليه الدكتور بشارة من ضمور لفكرة الدولة. فهي ترى بأنَّ غياب فكرة الدولة عند العرب، سببه التأثير الذي لعبته الثقافة الإسلامية، باعتبارها ثقافة تعطي الأولوية لمفهوم الجماعة/ الأمة، وأهدافها التاريخية على الدولة، فهي لا

¹- الأيوبي، ص 75.74.

²- محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، الطبعة 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 21.

³- نفس المصدر السابق، ص 20.

⁴- الأيوبي، ص 60.

⁵- عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 145.

تلغي الدولة ولكنها تعتبرها مكونا من مكونات الأمة، لأن المشروع السياسي للإسلام، جاء بهدف بناء الجماعة/ الأمة، لأن الدين لا يمكن تحقيقه خارج الجماعة¹. في هذا السياق يستدل الدكتور نصر محمد عارف، بهشاشة نموذج الدولة في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى دورها في المجتمع، إذ كانت في نظره قليلة التدخل، ونادرة الاحتكاك به، ولا تكاد سلطتها تتجاوز العاصمة، بينما كان المجتمع هو الذي يقوم بمعظم الوظائف، التي تمارسها الدولة في عصرنا الحالي².

لذا نجد الدكتور نزيه الأيوبي يقرر بأن العرب والمسلمين حتى بداية القرن التاسع عشر، كانوا يفكرون في السياسة بلغة الجماعة/ الأمة، وليس بمنطق الدولة القومية بالمعنى الأوروبي³، إلا أن هذا القرن سيشهد دخول الاستعمار إلى المنطقة⁴، وهو ما مهد لظهور الدولة القومية، سواء بعد فرضها من الاستعمار أو محاكاتها وتقليدها⁵، وفقا لما جاء في مقدمة ابن خلدون من أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب. من جهته يرجع الدكتور نصر عارف بداية ظهور الدولة القومية في السياق العربي الإسلامي، إلى الانقلاب الذي قام به محمد علي باشا في مصر، وذلك عندما استورد نموذج الدولة الأوروبي وفرضه على المجتمع المصري، وهو في نظره ما خلق نموذجا جديدا للدولة في العالم العربي الإسلامي، وقد تميزت هذه الدولة بالقوة والهيمنة، مقابل ضعف المجتمع وخضوعه، حتى جاءت الثورات العربية في بداية عام 2011، لتعيد الاعتبار للمجتمع [...] وقواه الفاعلة⁶.

¹ - هبة رءوف عزت، في البدء كانت الأمة: بين قومية الغرب وأمة الاسلام، منشور في موقع الدكتورة هبة رءوف عزت:

([Http://www.heba-ezzat.com](http://www.heba-ezzat.com))

² - نصر محمد عارف، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي، في: الاستبداد في نظم الحكم العربي المعاصر، (تحرير) علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة 2 (مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 534 وما بعده.

³ - الأيوبي، ص 7372.

⁴ - حريق، ص 40.

⁵ - الأيوبي، ص 52.

⁶ - نصر محمد عارف، المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 62.

ثانيا: حالة الربيع العربي من قوة التغيير.. إلى فراغ القوة

ظلت أطروحة الاستثناء العربي تعمل بمثابة قانون يحكم التغيير في المنطقة، حتى إعلان عام 2011 عام العرب. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الكتاب والمفكرون العرب والأجانب فيما يشبه "الماراتون" من أجل تدوين اللحظة التاريخية، في هذه الأثناء صدر كتاب الدكتور جورج قرقم: (العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة .. إلى قوة التغيير)، وكان الأمر حسم، ولم يعد هناك من داع للقلق بشأن وصم العرب بأنهم الاستثناء. كما ظهرت عدة إصدارات من ضمنها كتاب: (الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية)¹، الذي اعتبر اللحظة التاريخية بالانفجارية. إلا أن هذا الاحتفاء بنهاية الاستثناء العربي، لم تمض عليه سوى سنوات قليلة، حتى بدت المعادلة على نحو ما مقلوبة تماما: (ربيع العرب من قوة التغيير.. إلى فراغ القوة).

وأخذت اتجاهات التحليل تنصب للإلزام بمشاهد فلول النظام، والثورة المضادة، ومعجزة تعثر الثورات العربية. وكما لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بطلوع فجر هذه الثورات التي وصفت بالعفوية، لم تتنبأ كذلك بأفوله، وذلك لأن جل الأبحاث والدراسات التي عنيت بأمورها، انصبحت على التنظير لتأمين المرحلة الانتقالية وإدارتها، وخصوصا مسألة السلطة بعد صعود الاسلام السياسي المفاجئ، ولم تأخذ مسافة كافية لتقييم ما اتفق على أنه كان بمثابة "حصان طروادة"، الذي جلب النصر وقوة التغيير، أو ما قد يكون بمثابة "كعب أخيل"، ونقطة ضعف وفراغ في القوة، وذلك بسبب إهمال موضوع الدولة. وهكذا بدا السؤال الملح: أين الثوار؟ فالظاهرة الثورية التي شملت أعراضها جميع دول المنطقة، وكان أول من أطلق عليها اسم "الربيع العربي" بعد انطلاق شرارتها من تونس، الباحث الأميركي مارك لينش Marklynch، في مقال له بمجلة Foreign Policy الأمريكية يوم 6 يناير 2011، وذلك قبل رحيل الرئيس زين العابدين بن علي بأيام في 14 يناير 2011، ستعرف جميع فصول السنة دون استثناء.

لا مراء في أن الشعوب العربية المسالمة قد ابدعت، وفاجأت العالم بأسلوبها الخاص. ولا أدل على ذلك من إشادة بارك أوباما: (كلنا تونسيون ومصريون)، وإشادة المفكر

¹ ينظر: الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، الطبعة 1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

اليسارينعوم تشومسكي معترفا بأن (الغرب مرعوبين من الثورات العربية). كما ألهمت تلك الثورات حركة التغيير في العالم باسم "الغاضبون" في الولايات المتحدة الأمريكية في شارع وول ستريت، إلى ساحة الكرملين في روسيا، ومئات المدن في بلدان شتى من العالم وبالذات الكيان الإسرائيلي، ومثلت بالنسبة للشعوب العربية حلما بعودة التاريخ، بعد أن ظلت خارجه بسبب عقود التهميش والظلم والاستبداد.

سمح ذلك بتسمية هذه الأحداث بمسميات عديدة: (ثورة الياسمين، ثورة الحرية والكرامة، ثورة التحرر والمعنى، وثورة كسر حاجز الخوف، و جدار الصمت.. إلخ). هذا المضمون هو ما عبر عنه ناشط مصري عندما سُئل عما تعنيه له ثورة 25 يناير، فأجاب: (أشعر لأول مرة بأن لي قيمة وصوتي مسموع في بلدي، وفي العالم. وهو ما قاله الكاتب الليبي هشام مطر: (وقبل أن تنجز الثورة الليبية حدها الأدنى بإسقاط رأس النظام، كان انتمائي إلى بلدي ليبيا مصدر خجل عندي، واليوم تحول إلى مبعث فخر¹. لقد كانت الشعوب العربية تقول كلمتها بصوت عال، معلنة نهاية عهد الكتابة على الحيطان، والعمل السياسي السري، بعد أن استعادت سيادتها وملكت إرادتها من خلال شعارها: (الشعب يريد.. إسقاط النظام)، ونجحت خلال الموجة الأولى عام 2011 في الإطاحة برؤوس أربعة أنظمة سياسية في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن، وخلال الموجة الثانية عام 2019 في الإطاحة بنظامين سياسيين في كل من السودان والجزائر، وأخيرا سوريا، كما أرغمت أنظمة أخرى على القيام بإصلاحات دستورية، على نظمها السياسية والاجتماعية والمؤسسية².

وإذا كان من الملفت للانتباه تعثر الحراك وتراجع، بسبب حالة فراغ القوة إبان مرحلة العبور من الثورة إلى نظام الثورة وأجهزتها، وهو أمر طبيعي في أي ثورة، فقد عرفت جلّ الثورات في العالم حالة من حالات فراغ القوة والتراجع قبل الحسم. فبحسب المؤرخ الاجتماعي

¹ علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الطبعة 2 (الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص121.

² - حول هذه الإصلاحات الدستورية ينظر كل من:

يون ولد باهي، موريتانيا والانتقال الدستوري الديمقراطي مقارنة لسياقات وفرص انتخابات 2019 الرئاسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 499، أيلول/ سبتمبر 2020.

توفيق عبد الصادق، المقاربة الدستورية لقضية التحول الديمقراطي في المغرب: إشكالية توزيع واستقلال السلطات، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير)، 17 آذار/ مارس 2019.

الأمريكي اكرين برينتن، الذي درس أهم ثورات القرن السابع عشر والثامن عشر والعشرين (الانجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية)، فإن كل الثورات تمرّ من أربعة مراحل مرضية، شبهها بحالة الحمى التي تصيب أجساد البشر، وتجعلهم لا يتحملونها، وهذه المراحل، هي:

- مرحلة ظهور أعراض الثورة وتآكل النظام القديم؛
- مرحلة انهيار النظام وحكم المعتدلين؛
- مرحلة إبعاد المعتدلين وحكم المتشددين؛
- ثم مرحلة النقاها وتكون مع نهاية الثورة.

يرى برينتن أن لكل مرحلة خصائصها، فمن خصائص المرحلة الأولى، ظهور حالة من السخط والتنافر الطبقي، وعدم كفاءة الحكم القائم، تنتهي بالثورة وتشكيل حكومة المعتدلين ووضع دستور جديد وغير ذلك. ومن خصائص المرحلة الثانية، التي يصفها "فترة شهر العسل"، بظهور عجز حكومة المعتدلين عن إدارة الدولة والأزمات الاقتصادية، فيتهمهم المتشددون بالعجز وينقلبون عليهم. ومن خصائص المرحلة الثالثة، الاندفاع الثوري للقادة وتراجع الحماس الشعبي، وقد تشهد تصفية المعارضين، أو حرب أهلية، أو خارجية أو محاولة تصدير الثورة، تنتهي بأزمة حادة تختتم بالخلاص من ديكتاتورية حكم المتشددين. أما المرحلة الأخيرة، تتسم بتولي حاكم قوي للسلطة مثل جورج واشنطن، يقوم بالتخلص من المتطرفين، وعادة يمنح العفو للمعتدلين، فيعيد الاستقرار للبلاد، ويتراجع الثوار ويبدؤون في نسيان الثورة، وهذه المرحلة يصفها بـ "فترة النقاها"، التي تعقب انتهاء الثورة¹. انطلاقاً من نموذج برينتين يطرح السؤال التالي نفسه: كيف كانت الثورات العربية؟ وهذا ما نحاول الاجابة عليه من خلال الجدول التالي:

¹ - ينظر (مقدمة المترجم) كرين برينتن، تشرح الثورة، ترجمة: سمير الجلي، مراجعة: د. غازي برؤ، الطبعة 1 دار الفرابي وكلمة، (2009)، ص 107.

جدول يبين مراحل الثورة في نموذج كرين برينتن ومقارنتها بمراحل الثورات العربية

مراحل الثورة عند كرين برينتن	وصف الحالة وفق كرين برينتن	وصف الحالة وفق الثورات العربية
مرحلة ما قبل الثورة (الأعراض)	وجود فجوة بين توقعات الشعب وقدرته النظام على تلبيتها، التناافر الطبقي وتصاعد التوتر والاحتقان.	البطالة، الاستبداد، غياب الحريات، تدمير الشباب المتعلم، العولمة وتكنولوجيا الاتصال.
مرحلة الانفجار وسقوط النظام	شرارة تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة، سقوط النظام القديم.	حادثة البوعزيزي، احتجاجات واسعة، سقوط بن علي ومبارك، تمدد الحراك إلى بقية بلدان المنطقة.
المرحلة الراديكالية	صعود قوى جديدة، صراعات على السلطة، فوضى، أو حتى حكم ديكتاتوري.	صعود الإسلاميين، الصراعات السياسية، تدخلات خارجية، تحول بعض الثورات إلى حروب أهلية.
مرحلة نهاية الثورة	تراجع المد الثوري، سلطة جديدة قوية قادرة على فرض النظام، تختلف عن النظام القديم، وقد تستعيد بعض ملامحه.	مصر (2013) انقلاب عسكري، تعثر تجربة تونس، أزمات في ليبيا واليمن والسودان. استقرار الانظمة التي قامت بالإصلاح من الداخل.

المصدر: من إعداد الباحث

يرسم كرين برينتن أربع خطوات يجب أن تتبعها الثورة (من أ إلى د)، ولكن ما إن تنتهي الثورة حتى تبدأ مرحلة القابلية للثورة (د - أ) وهكذا. ورغم عمق نموذج التحليلي، إلا أنه لا يمكن تعميمه على الحالة العربية، فهناك بلدان عرفت التغيير، ولم تعرف الثورة بمعنى عملية إسقاط النظام، كما لا يمكن تعميمه على التي لم تكتمل فيها الثورة، وهناك بلدان عرفت الثورة ولم تشهد جميع هذه المراحل. كما يلاحظ أن نموذجة أقفل دور الدولة، وهذا ما تنبه إليه الدكتور عزمي بشارة في دراسته للثورة المصرية، عندما لاحظ بأنها رغم إسقاطها للنظام القديم ودخولها مرحلة النظام الجديد، بقيت أجهزة الدولة العسكرية والأمنية دون تغيير يذكر، يقول: (ومن حقنا أن نفترض أنه بما أنها لم تتغير، وبما أن التحرك الشعبي الأول في 25 يناير كان موجهاً ضدها، فإن بقائها من دون إصلاح هو إفشال لأحد أهم أهداف الثورة¹).

¹عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (سلسلة دراسات، أغسطس 2013)، ص 21.

المسألة الثانية تتعلق بضعف الأنظمة السياسية التي جاءت بها الثورات العربية، ربما كانت شبيهة بحكم المعتدلين في نموذج برينتن، وخصوصا في تونس ومصر. إذ كما ذكر بشارة كان خطأ فادحا بقاء أجهزة الدولة العميقة على حالها، دون ترويض، وهي التي دأبت على تغيير أنظمة الحكم في ظروف عادية، فكيف بثورات تريد القضاء عليها. وهكذا بدا الأمر وكأنه انقلاب الدول على الثورات، لتؤكد تلك الثورات على أن عملية اسقاط النظام، قد لا تؤدي بالضرورة إلى اسقاط أجهزة الدولة العميقة، التي جذرها الفساد. فكانت البداية بانقلاب عسكري في مصر عام 2013، ثم تعذر استكمال ثورتا ليبيا واليمن، قبل أن تلتحق بهما الثورة السودانية، وتحول هذه الثورات إلى حروب أهلية طاحنة، وذلك بفعل صراعات الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة العميقة، والمثال الواضح على ذلك الآن الحالة السودانية.

في ضوء ذلك يرى الدكتور جورج قرم أن هذا المشهد ليس بالجديد على المنطقة، منذ انهيار السلطنة العثمانية والعرب في شد وجذب بين فراغ القوة وملء الفراغ. ويكفي استحضار ظروف الحرب الباردة، حتى لا نغوص في التاريخ، وتنظير واشنطن إبان صراعها مع موسكو حول أن المنطقة العربية تتميز بفراغ خطير للقوة power vacuum، يسهل معه تمدد النفوذ السوفيتي¹. في الواقع لم تعرف المنطقة العربية استقرارا كبيرا، بسبب التوترات العربية-العربية، وبسبب الفتن والانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والتبعية السياسية والاقتصادية، وفشل مشاريع الوحدة وتحرير الأراضي العربية المحتلة. ويضيف قرم بأن حصاد هذا الواقع المرّ هو الذي كرس "دينامية الانحطاط"، وكان السبب الرئيسي في دينامية فراغ القوة، لكنه يعود ويذكر بالأسباب التاريخية، التي أعاقَت لحاق العرب بركب الحضارة العالمية الحديثة، من ذلك خروج العرب من التاريخ، بسبب تخليهم عن القيادة السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط منذ القرن العاشر، وظروف استقلال الدول العربية، التي تركت واقع التجزئة، وسمحت بزرع كيان اصطناعي سياسي وعسكري هو الكيان الصهيوني، ودولة الاستقلال التي كانت مخيبة للآمال². حيث ورثت الشعوب العربية هذا الواقع، حتى أعادت لها

¹ جورج قرم، العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة .. إلى قوة التغيير، الطبعة 1 (بيروت، دار الطليعة للطبع والنشر، 2011)، ص 9. وأيضا: جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956. 2006، ترجمة عن الفرنسية، د. محمد علي مقلد، حققه: نسيب عون، مراجعة: المؤلف، الطبعة 1 (بيروت، دار الفرابي، 2006)، ص 47 وما بعدها.

² -قرم: العرب، ص 78. 80.

الثورات العربية الأمل، إذ لم تكن هذه الثورات مختزلة، في مطالب الخبز والكرامة والحرية، بل كانت هبة شعبية من أجل المصير العربي المشترك، وتحرير الانسان والأرض، في فلسطين وفي أي قطر عربي، وإن كانت لم تخترق الحدود القطرية، فقد كانت متضامنة في كل شيء، حتى التضحيات.

ثالثاً: المحنة العربية: الدولة ضد التغيير

يعدّ كتاب الدكتور برهان غليون: (المحنة العربية: الدولة ضد الأمة)، من أهم الكتب التي عالجت موضوع المحنة العربية في ظل الدولة العربية المعاصرة، حيث يذهب في أطروحته إلى أنها دولة ضد الأمة. ومنذ اندلاع الثورات العربية عام 2011، بدا أن هذه الدولة أيضاً أضحت ضد إرادة شعوبها، بعبارة أخرى دولة ضد التغيير. بدليل أن هناك دولاً عربية شهدت عملية اسقاط النظام، دون أن يحدث ذلك تغيير جذري في جهاز الدولة، كما حصل في مصر مثلاً، ودول أخرى قادت عملية اسقاط النظام إلى حرب أهلية وانهارت الدولة (ليبيا واليمن)، وأخرى إلى نزاع مسلح بين الأجهزة العسكرية والأمنية كما في السودان، وكان اللافت هو تلاشي الاحتجاجات وتحولها في بعض الدول إلى عكسها. في هذا السياق يفسر الدكتور عزمي بشارة الذي أدرك من الوهلة الأولى مسألة تغول أجهزة الدولة، وخصوصاً الجيش والشرطة، وتأثيرهما في الثورات العربية، أنّما حصل يندرج ضمن حالة "الثورة والقابلية للثورة"¹، وليس نهاية التاريخ. باعتبار أن الشعوب العربية منذ عقود من الزمن في حالة ثورية، وهي قابلة للثورة حسب توفر شروط الانفجار من عدمها.

إن الأزمة التي تعاني منها شعوب المنطقة ليست وليدة اللحظة، وإنما بمعنى من المعاني ترجع إلى نشأة الدولة الحديثة في الوطن العربي، باعتبارها جزء من مشكلة العرب، كما عبر عن ذلك الدكتور نزيه الأيوبي في كتابه: (العرب ومشكلة الدولة)². وفي نظرنا هذه الدولة تتحمل مسؤولية معاناة شعوبها، في نسختها المستحدثة وفي نماذجها التاريخية، التي يضيق المجال هنا عن الحديث عنها.

¹ - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، الطبعة 1 (بيروت، المركز العربي لدراسة السياسات، 2012)، ص 61 وما بعدها.

² - نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، دار الساقى للطباعة والنشر، 1992.

لقد درس الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي المجتمع والدولة في المغرب العربي، الذي انطلقت منه شرارة الثورات العربية من تونس أواخر عام 2010، ولاحظ بأن دولة ما بعد الاستقلال، سعت بشكل واضح إلى دولنة المجتمع *Etatisation de la société* لإقناع الناس بمشروعها الجديد الذي أغراهم في الواقع وجعلهم (يتوقعون من الدولة أن تكون مركز الادمج والتنمية، وأن تنجز لحسابهم كل ما حرّمهم منه الاستعمار¹. لكن منذ بداية السبعينات أخذ هذا الحماس والتفاؤل يتراجع خصوصا مع بروز الصعوبات التي واجهت الدولة في التنمية والبناء، وبدأت ثقة الناس في مقرراتها تنهار مع اعلان فشل المشروع الوطني الذي شرعن لوجودها². ونتيجة لذلك لاحظ الدكتور برهان غليون كيف ألغت الدولة المجتمع وانتقلت من دولة تشرعن لوجودها بالمجتمع إلى دولة تشرعن لوجودها بوجودها، حيث فرضت نفسها بوصفها مركز الشرعية الوحيد ومصدر القوة الوحيد، وتحولت بتعبيره إلى (مجرد جهاز يحاول بكل الوسائل أن يسيطر على الأرض والسكان الخاضعين له، وليس له من مرشد أخلاقي أو سياسي سوى القوة³.

إن واقع السيطرة الذي فرضته الدولة لم يكن يسمح بأي شكل من أشكال التغيير، الأكثر من ذلك ارتهان هذه الدولة للحماية الأجنبية شبه العلنية، بحيث غدت في نظر مكونات عريضة من المجتمع فاقدة للشرعية، وتتجلى كأداة للسيطرة الخارجية، خصوصا أنها مورثة عن الاستعمار ولا تزال حديثة العهد به. وهي بهذا المعنى بحسب غليون: (دولة قطرية لا بمعنى دولة وطنية، ولكن بمعنى السيطرة المادية على قطر وموقع وحدود. وبدل أن تعود إلى المجتمع باعتبارها مُنتج لهُ أو مِنْهُ أو فِيهِ، وتعيد له بعض الاعتبار لتشاركه الأفراح والأتراح، يدفعها الشك في اخلاصه وولائه لها والخوف منه الذي لم يفارقها. إلى المواجهة بحجة الدفاع عن الوطن من خلال الفتك بقوى التغيير وتخوين المعارضين⁴.

¹- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 127.

²- نفس المصدر السابق: ص 129.

³- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة 3 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 241.

⁴- غليون: ص 242، 243.

من جهته يؤكد الدكتور عبد الإله بلقزيز على ارتباط فكرة الدولة في وعي الجمهور العربي، بالقوة والشدة والقهر، بسبب مقاربتها لجميع القضايا بالعنف غير المشروع¹، وفقا للدعاية الرسمية التي تركز على ضرورة ترسيخ قواعد الدولة وتقويتها، والتي تقوم على منطق، عبر عنه الدكتور عبد الله العروي بقوله: (إنه كلما صودرت حريات الفرد وصفت الدولة بالقوة والجبروت)، ويضيف لكن: (التشديد على ضرورة تقوية الدولة باستمرار، دليل على أنها ضعيفة باستمرار)². أما الدكتور هشام جعيط يؤكد ب: (أن الدولة العربية مازالت لا عقلانية، واهنة وبالتالي عنيفة، مركزة على العصبية والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية³، وهذا ما لاحظته باحث آخر عندما خلص إلى ضمور فكرة الدولة في الوعي العربي المعاصر وتضخم فكرة السلطة⁴.

وهذا الخصوص يذهب الدكتور فتحي العفيفي في تعليقه على علاقة حكام العرب بشعوبهم بقوله بأن حكام العرب (لا يعرفون الناس إلا عند "التمديد أو التجديد أو الانتخاب الشكلي"، عدا ذلك فإنهم بحاجة دائما إلى أناس يتسلطون عليهم لكي يتأكدوا باستمرار بأنهم "سلطة"⁵. ولا شك أن تناقضات الدولة العربية المعاصرة paradoxes ليست إلا نتاج لذلك الارث الثقيل من شخصانية السلطة والاستبداد الذي جعلها، دولة تنزع بشكل مستمر إلى "دولة . النظام"، الذي يخلق طبقته في شكل "دولة . الطبقة"، التي قطعت صلتها بالمجتمع، وذلك على مستويين: إبان الاستقلال عندما ألغت دولة التجزئة الأمة، وبعد الاستقلال عندما ألغت دولته الشعب وجوعته وسلبته حريته⁶.

¹ عبد الإله بلقزيز، المجتمع والدولة جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 66

² العروي: ص 145.

³ نفس المصدر السابق، ص 146.

⁴ عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، الطبعة 1 (بيروت، منتدى المعارف، 2013)، ص 118-119.

⁵ فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، في: السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، الطبعة 1 (مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 41.

⁶ غليون: ص 243.

وعليه يرى بعض الدارسين بأن الدولة العربية¹، نحتت نموذجين للدولة في العالم العربي: نموذج الدولة الأبوية² الذي يقوم على منطق السيطرة الأبوية³، ونموذج الدولة السلطوية⁴ الذي يقوم على منطق السيطرة السلطانية⁵. بحيث مثل نموذج الدولة الأبوية نوعاً من التحكم حرم المجتمع من أي إمكانية للتحرر، وهو يمثل الطابع العام لاستهتار الحكام⁶، إذ يُنصّب الحاكم نفسه بوصف "أب الأمة"، ويدعمه في ذلك جيش وبيروقراطية، منفصلين عن المجتمع وموالين لشخصه وسلالته⁷. أما نموذج الدولة السلطوية، فهو يخلط ما بين جرات الديمقراطية والتسلط، ومن أجل التحكم يقوم بإلحاق النظام الاجتماعي والاقتصادي بكامله بجهاز الدولة. وبالتالي احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، لمصلحة النخبة أو الطبقة الحاكمة، لتتفرد بممارسة الرعب والتخويف، وتجسد إرهاب الدولة، ويساعدها في ذلك ديمقراطية شكلية خارجية فارغة من أي محتوى⁸.

ولا أدل على ذلك من أن الحراك العربي عام 2011 أجمع على عدم شرعية الأنظمة العربية، سواء منها التي تبني ديمقراطية شكلية (السلطوية) أو تلك الكليانية (الأبوية). وشكك في شرعية الدولة، متهما إياها بإعاقة حركة المجتمع، إذ كانت جلّ محاولات التغيير تنتهي بمأساة دموية مروعة، ووقائع سبعينيات القرن الماضي وما تلاها من أحداث أبلغ مثال، إذ

¹ وهنا يمكن الإشارة إلى نماذج أخرى مثل نموذج الدولة الخلدونية الذي شرحه الدكتور محمد عابد الجابري، ويوضح طبيعة العلاقة ما بين الدولة والقبيلة ودور العصبية في هذا المجال، وكذلك نموذج الشيخ والمريد للدكتور عبد الله الحمودي، الذي يرصد مظاهر التبعية في فلسفة الأمر السياسية، أشبه بالعلاقة التقليدية بين المريد وشيخه في الأدبيات الصوفية.

² أنظر: هشام شرابي، النظام الأبوي واشكاله خلف المجتمع العربي، الطبعة 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1922).

³ Jean François Médard : ((l'état patrimonialisé)), revue, politique africaine, n° 39, octobre 1990, pp 25 -29.

⁴ ينظر: خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

⁵ Jean François Médard : ((autoritarismes et démocratie en Afrique noire)), revue, politique africaine, n° 43, 1991, pp,92.

⁶ - شرابي: ص23.

⁷ - الهرماسي: ص8.

⁸ - خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور متخلف، الطبعة 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص143.144.

أثبتت تلك الوقائع أن (للدولة قدرة مروعة حقا على ممارسة العنف، نظرا لما تتمتع به من قدرة منقطعة النظير على استخدام القوة بصورة ممنهجة. ما دفع إحدى الباحثات في مجال "معضلات العدالة الانتقالية" تجزم بأن التعريف الذي قدمه فلاديمير لينين للدولة كان "نبويا" بوصفها عبارة عن: (تنظيمات خاصة من الرجال المسلحين)¹، ولا شك أن حصاد الحراك العربي أبرز مثال على ذلك في ميدا التحرير ورابعة في مصر وليبيا واليمن وسوا والسودان الآن ..إلخ.

إن الحراك العربي نجح في تحييد رؤوس بعض الأنظمة السياسية، لكن الأكيد أن جهاز الدولة بقي على حاله، وهو ما يعني أن ما حصل لم يكن ثورة بمفهومها الاجتماعي، وإنما ثورة سياسية، واجهت ثورات سياسية مضادة على شاكلتها، أو انقلابات عسكرية بالدرجة الأولى، وهو يشبه إلى حد كبير بانتفاضات وثورات ثمانينيات القرن الماضي في دول أوروبا الشرقية (الاشتراكية سابقا)، والتي هدفت إلى التخلص من الاستبداد وإقامة أنظمة ديمقراطية توفر الحد الأدنى من كرامة الانسان، وقد نجحت في ذلك رغم كل شيء، وهي الآن تتمتع بهذه الأنظمة والتي لا تختلف كثيرا عن نظرائها في أوروبا الغربية، وإن سبقتها إلى الديمقراطية بمئات السنين.

لقد أظهرت محنة الربيع العربي معطين جديدين: المعطى الأول، تمثل في قدرة أجهزة الدولة على مقاومة التغيير، إذ لم يكن حدث هروب بن علي، وموت القذافي، وسجن مبارك، وموت صالح، وسجن البشير وهروب بشار.. إلخ، بالحدث العابر، إذ حتى بعد تراجع الربيع العربي، لم يكن بمقدور هذه الأنظمة مواجهة الحراك للعودة إلى السلطة، باستثناء محاولة عبد الله صالح، التي أودت بحياته بعد تحالفه مع الحوثيين، أما ليبيا ومصر والسودان فإن قوى الثورة المضادة هي التي انتصرت في نهاية المطاف. وقد حصل هذا الأمر في تجربة الثورة البرتغالية، وفي ثورة أوكرانيا ضد الرئيس "يانكوفيتش"، التي ألهمت العالم وقتها، لكنها انتهت بعودة نفس الرئيس في انتخابات ديمقراطية حرة أجريت عام 2010، أي بعد ست سنوات من

¹ نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، ترجمة: ضفاف شربا، الطبعة 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 13.

الثورة الشعبية ضده! أما حركة "كمارا" أو "كفاية" الجورجية، فقد ذابت في تكتل شمولي أقامه الرئيس الجورجي "سكاشفيلي"، لتعيد انتاج نفس النظام الشمولي الذي ثارت عليه¹.

أما المعطى الثاني، تمثل بشكل رئيسي في قدرة الدولة على توظيف رصيدها من القبيلة والطائفة والجهوية. وهنا نورد مثالا من الدولة المصرية بعد نجاح الثورة فيها، عندما تم الاعلان عن استفتاء دستوري، وهو استفتاء 19 مارس 2011، وبدأ الحديث عن انتخابات برلمانية ورئاسية، دخلت مصر بسبب هذه الأحداث حالة من الاستنفار بين تيارات الدين والعلمنة، وكان من نتائج ذلك اشعال الفتن بين المسلمين والمسيحيين في شهري أبريل ومايو 2011، والسبب هو إسلام أو تنصير فتاتين أو أكثر، فكانت المواجهات التي انتهت بزهد أرواح أبرياء، لتدخل الدولة كي تلعب دورها وتواصل في هذا الاتجاه بدءا بأحداث 30 يونيو، وانتهاء بتنفيذ الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013، ليبدأ مسلسل الدم في النهضة ورابعة وغيرهما. وليس بعيدا من ذلك الحرب الأهلية في ليبيا التي انفجرت بعد الانتخابات التشريعية، بين العلمانيين والإسلاميين وتحولت إلى قبلية وجهوية، والحرب السنية الشيعية في اليمن، كما بذلت جهودا في سوريا من أجل تحويل ثورة الشعب السوري إلى حرب بين الشيعة والسنة، أو بين العرب والأكراد، وفي هذا السياق نشأ ما يعرف بالتحالف العربي، بعد دخول إيران على الخط للإدلاء بدلوها في الحراك وربما تصدير نموذجها الثوري الشيعي، وأخيرا التطورات المتسارعة في تونس بعد اندلاع المواجهة بين الرئيس التونسي قيس سعيد وإسلامي تونس، إذ نتبين منكل ما تقدم تماهى أجهزة الدولة وعدم حيادها، على نحو يعزز فرضية دولة ضد التغيير.

رابعا: آفاق التغيير في العالم العربي

يمكن القول انسجاما مع ما توصلت إليه الدراسة، بتأكيد العلاقة بين الدولة العربية ومحنة الربيع العربي، تجلت في كونها دولة ضد التغيير. إن الدرس المستفاد من الربيع العربي هو أن الشعوب العربية باتت ترفض الاستبداد ولا تقبل بحكمه، بخلاف سابق عهدها الذي تكاد تكون حصيلته القبول بالاستبداد. ولا أدل على ذلك مما ذهب إليه الدكتور أسامة عبد الرحمن عند قوله بأن الشعوب العربية ظلت ترفض الهيمنة الأجنبية، وتوحدت لمقاومة

¹ - بوحنية قوى، ثقافة الديمقراطية كمعبر ((للعدالة الانتقالية))، مجلة الديمقراطية، العدد 43، يوليو

الاستعمار، واعتبرت ذلك جهادا أو فريضة من قبيل الجهاد، إلا أنها كانت دائما تعتبر (رفض النظام القائم أو مقاومته [...]) تمردا وعصيانا وخروجا على طاعة ولي الأمر، التي وظفت توظيفاً سياسياً مكثفاً خرج بها عن مضمونها ومدلولها، والسياق الذي وردت فيه طاعة أولي الأمر التي تجعلهم مرجعا للاحتكام متى كان هناك نزاع أو خلاف¹.

إنّ انفجار عام 2011 وما تلاه، حطم جدار "الاستثناء العربي"، ومبرراته الدينية والثقافة والسياسية، حيث بددت الشعوب العربية كل الافتراضات والافتراءات، رغم محنة حراكها وتراجعها، قبل تحقيق أهدافه الديمقراطية. وإذا كان سبب الفشل راجع إلى عدم استغلال الامكانات التي وفرتها القوة الانفجارية إبان الموجة الأولى والثانية، فالثابت أن التغيير قوة كامنة متوافرة لدى جميع شعوب العالم، بما في ذلك الشعوب العربية، التي نجحت في إسقاط سبع أنظمة سياسية، وجعلت أنظمة أخرى تدعى للقيام بإجراء إصلاحات فورية مقابل السماح لها بالبقاء.

إن قوة التغيير لم تأت من خارج البلدان العربية، بل كانت موجودة بين الناس، ولكنها كانت بمثابة "السهل الممتنع"، لقد كان التغيير بالنسبة لهم سهلاً لكنه كان دائماً ممتنعاً، والآن أصبح يقوم به من وصفهم الدكتور آصف بيات "بسطاء الناس"، أناس عاديون، من دون أحزاب سياسية، أو نقابات عمالية أو منظمات مجتمع مدني. إن تجارب وخبرات تطور المجتمعات وارتقاءها، تكشف لنا أن عملية التغيير، قد تتصف بالتعقيد، وقد تكون طويلة الأمد، وقد يحدث عكس ذلك. فهناك مسارات مشابهة أو قريبة مما حصل في الدول العربية في 2011 و2019 و2024. فعلى سبيل المثال لا الحصر، استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا فترة تتراوح ما بين 4.7 أشهر كحد أدنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، كما استغرقت كل من البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر فترة وصلت إلى 18 شهراً، وفي المقابل وصلت عملية التحول التدريجي في المكسيك حوالي سبعين عاماً². وهذا تماماً يشبه سياقات ومسارات التجارب العربية في 2011 و2019 و2024، بحيث نجح بعضها في المرور على الأقل من المراحل الانتقالية إلى نظم دستورية جديدة، ومؤسسات ديمقراطية

¹ - أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن هل إلى خلاص من سبيل؟، الطبعة 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 35.

² - ينظر: تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (5 . 6 حزيران/ يونيو 2011)، ص 7.

منتخبة جاءت بها الثورة (مثلا تونس ومصر والجزائر)، وبعضها الآخر في ظل تحول تدريجي (مثلا الأنظمة الملكية)، فيما تعذر ذلك على البعض، خصوصا في ليبيا واليمن والسودان، وقد استمرت الثورة السورية 13 سنة من أجل إسقاط النظام، وهي الآن في طور بناء المؤسسات الدستورية والديمقراطية.

من جهة أخرى هناك عامل آخر جديد في الثورات العربية لم يكن موجودا في جل الثورات السابقة، راجع إلى التغيير المتسارع في مفهوم القوة ذاته. فقد نبه الباحث جوزيف ناي إلى أن مصادر القوة يمكن أن تكون صلبة أو خشنة، ولكنها قد تكون ناعمة. وفي هذا الصدد يقول: (الناس جميعا يعرفون القوة الصلبة. وكلنا نعرف أن الجيروت العسكري والاقتصادي غالبا ما يجعل الآخرين يغيرون مواقفهم [...]) ولكنك تستطيع أحيانا أن تحصل على النتائج التي تريدها [...]. عبر "الوجه الثاني للقوة"¹، في إشارة إلى تأثير القوة الناعمة، وقدرتها الفائقة على استغلال ما هو ذاتي ويمكن للناس القيام به، وما هو موضوعي وتوفره الثورة الرقمية، حيث يقرر جوزيف ناي في معرض حديثه عن "الطبيعة المتغيرة للقوة"، بأنها في عصر المعلومات المعولم تشكل قوة لا يستهان بها، وهي بتعبيره: (آخذة بنشر المعلومات بصورة أوسع مما كان عليه الحال طوال عصور التاريخ كله²).

في هذا السياق يعلق باحث عربي على الثورات العربية بقوله بأنها: (ابنة المستقبل، ومحاولة جادة للحاق بمجتمع المعرفة. إذ لا شك أن الطاقات الشابة التي انفجرت إبان الحراك العربي، من "الفيديسبوك" و"تويتر" و"اليوتيوب"، كانت طاقات أصحاب كفاءات عالية، وقدرة فائقة على استغلال الثورة الرقمية ووسائلها، التي ساهمت في وصول خطاباتهم ومنشوراتهم إلى كل مكان، والتي لا شيء باستطاعته التحكم فيها أو ملاحقتها، بما يجعلها في نظر هذا الباحث مثلت مجالا عاما افتراضيا، وواقعا سياسيا افتراضيا، لارتباطها بمجتمع المعرفة والقوة الناعمة³ في نفس السياق يخلص باحث آخر، إلى نتيجة مؤداها أن العالم

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية: محمد توفيق البجيرمي، تقديم: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، الطبعة 1 (السعودية، دار العبيكان للنشر، 2007)، ص24.

² نفس المصدر السابق: ص19.

³ محمد شومان، الجوانب الثقافية في الثورة المصرية، في: مجموعة باحثين: الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، الطبعة 1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص132.

العربي اليوم يستدرك ما فاتته: (عبر الأجيال والقوى الجديدة التي انخرطت في سياق العقول. بسبب القدرة الفائقة لثورات القوة الناعمة على الاستدراك والتجاوز، والتي مكنت الشعوب العربية من الدخول في "دورة" جديدة من أهم معالمها:

- كسر عقلية النخب والانتقال إلى المجتمع التداولي، حيث كل الناس هم فاعلون مشاركون في أعمال البناء والانماء، كل من موقعه وبأدوات اختصاصه وإبداعاته في مجال عمله؛
- كسر العقليات البيروقراطية المركزية الفوقية للانتقال إلى عصر الشبكات الآنية، والكتب الرقمية والمعلومات العابرة والسيالة، حيث تدار الشؤون بفعل أفقي، تواصل، تبادلي.
- التخلي عن منطق العنف والإرهاب للعمل على تغيير الأوضاع وتحسين الأحوال، بأساليب ووسائل سلمية، مدنية، تواصلية¹.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الثورات العربية لم تلجأ إلى العنف، إلا في حالات نادرة وحصرية تعذر فيها التغيير (مثلا ليبيا واليمن)، وما عدا ذلك كانت سلمية وعفوية، وبلا قيادة. الأكثر من ذلك أن هذه الثورات ابتكرت أدواتها السلمية، وهي أدوات افتراضية بالأساس، فكانت تقوم بالتعبئة والحشد عبر وسائل غير تقليدية، مثل التواصل الاجتماعي، ومنابر الجمعة في الجوامع، كما لجأت إلى أسلوب احتلال الأماكن العامة، للتعبير عن شعاراتها ومطالبها التي كانت تصاغ بعناية خاصة.

بهذا الخصوص يرى الباحث آصف بيات بأن هذا الأسلوب يدخل في إطار ما يسميه "سياسات الشارع"، وهي حالة في نظره اعتيادية في المدن، تعرب عن شكل من أشكال المقاومة السلمية، لواقع غير مرغوب فيه²، وقد برهنت الثورات العربية، بأن سر نجاحها كان في قوة الشارع المنتفض على جميع أشكال الاستبداد. هذا المضمون يجعلنا نتفاعل بأفاق واعدة

¹-حرب: ص17.

²- استخدم آصف بيات هذا المفهوم ليصف به تزايد حركات الرفض وسخط الفقراء في إيران بعد الثورة، وقد عرف المفهوم تداولاً كبيراً مع بداية الثورات العربية التي عرفت نفس الحالة في علاقتها بالشارع.

See: Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran, (New York: Columbia University Press, 1997).

للتغيير في العالم العربي، فالشعوب العربية تملك الآن خبرة ميدانية، اكتسبتها من الربيع العربي بإيجابياتها وسلبياتها، كما أنها أدركت حقيقة أن أجهزة الدولة المعاصرة، (لا شيء فيها تغير، لا في السياسة والممارسة، ولا حتى في الإخراج)¹، وتعلمت من ذلك درسا مهما للمستقبل.

خاتمة:

المحنة العربية، الدولة ضد التغيير، هذا ما انتهت إليه هذه الدراسة. وتخلص إلى أن الحراك الإقليمي العربي 2011 و2019، و2024، ليس إلا ردة فعل على أزمات هذه الدولة، التي باتت تنحو صوب نموذج دولة ضد المجتمع، بعد تحولها لما يشبه "جهاز أمن"، هدفه رصد اتجاهات حركة المجتمع ومحاصرتها، لأجل منع أي شكل من أشكال التغيير. وبما أن الربيع العربي ولد داخل هذه الدولة، فقد بدا أنه ولد ميتا أو يحمل في داخله أسباب موته، ما جعلنا نولي أهمية خاصة للدور الذي قامت به الدولة في مقاومة التغيير، وبالأساس أثناء الربيع العربي وبعده. إذ سعت الدراسة لبحث دور الدولة، في تراجع جاذبية "ربيع العرب"، وتحوله في معظم البلدان العربية إلى عكسه، ورغم قوة هذه الدولة وقدرتها على مقاومة التغيير، فإن الشعوب العربية لم تعد بتلك الهشاشة التي اعتادت أن تنعت بها، بعد أن أثبتت قدرة فائقة على خلق فرص التغيير، وهي لا تزال تملك القابلية للتغيير.

تنتهي الدراسة إلى أن الثورات العربية، كسرت حالة الجمود والركود التي ظلت مخيمة لعقود من الزمن، رغم فشلها في تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية، إلا أنها نجحت في الثورة السياسية والثقافية، وهي ثورة لا سلطان لشيء عليها رغم كل محاولات التشويه، لأنها تركت أثرها في المنزل والشارع وفي أي مكان آخر.

وعليه، نستنتج ما يلي:

- أن مقولة الاستثناء العربي لم تعد واردة؛
- أن الشعوب العربية أصبحت حاضرة سياسيا؛
- أن العلاقة بين المجتمع والدولة عرفت تحولا، مضمونه أن التغيير بات بيد الشعوب.

- ينظر: بشارة، الثورة ضد الثورة، ص 113.

وعلى الدولة العربية المعاصرة إعادة النظر في علاقتها بشعوبها، لكي تكون علاقة تصالحية، لا تصادمية، في ظل ما تشهده المجتمعات من تحولات على مختلف الصعد، بما في ذلك مفهوم القوة الذي شرعن لميلادها الجديد، والذي باتت كل الشعوب تمتلك منه حظا وافرا، بسبب الثورة الرقمية من خبرة، وتقانة، ومعرفة آخذة في التزايد.